

دراسات محكمة

تداعيات جائحة كوفيد 19  
على قانون مالية 2020

جواد النوحى

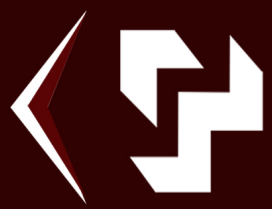
أستاذ القانون العام

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال

All rights  
reserved



جميع الحقوق  
محفوظة



## تقديم:

طرحت جائحة كوفيد 19 على الدول تحديا غير مسبوق، فقد أدت الجائحة وما واکمها من إجراءات الحجر الصحي والإغلاق، واتخاذ حالة الطوارئ الصحية إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية. هذا الأمر انعكس على المالية العامة، بحيث أدى الواقع إلى الحيلولة دون تنفيذ قانون المالية لسنة 2020 كما تم توقعه. وانضافت تأثيرات الجائحة إلى عوامل أخرى سابقة من قبيل الجفاف، انخفاض الطلب الداخلي، وركود الاقتصاد العالمي، في التأثير على ما توقعته الحكومة بالنسبة لهذا القانون.

انعكست الوضعية على القانون المذكور، وزادت من متاعبه، بحيث أصبح هذا الأخير نتيجة لذلك يجابه إكراهات متعددة، منها ما هو بنيوي وما هو ظرفي. وأول ما يتعين الإشارة إليه من تلك الإكراهات معضلة محدودية الموارد مقابل تزايد الحاجيات، بما يعني الحاجة المتنامية للرفع من الإنفاق العمومي. وتتمثل ثاني معضلة جائهته، في ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقلها على الميزانية العامة للدولة. ينضاف إلى ذلك ثقل الضغوط الاجتماعية التي تحكمت في إعداداته<sup>1</sup>.

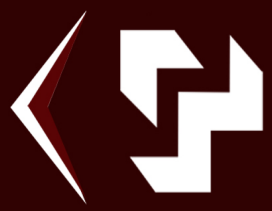
ويبرز من المعضلات أيضا واقع السياق الدولي خلال هذه السنة، وحتى قبل الجائحة<sup>2</sup>، ويرتبط بكل تلك العوامل استمرارية محدودية معدلات النمو في المغرب مقارنة بالأهداف المتوخاة وبما تحققه بعض الدول الصاعدة مثل الهند حاليا. وآخر تلك المعضلات التي يمكن طرحها إشكالية مردودية الاستثمار العمومي وانعكاساته السوسيو اقتصادية. فبالرغم من أن معدل تنفيذ الاعتمادات المخصصة للاستثمار انتقل من حوالي 70% سنة 2014 إلى ما يناهز 79% سنة 2018، أي بما يمثل تقدم يناهز 9 نقط، فإن وقعه الاجتماعي يظل نسبيا.

في سياق هذا الأمر، تناقش المقالة تداعيات الجائحة على قانون مالية 2020، وتجب على إشكالية أثار وضعية الإغلاق وحالة الطوارئ الصحية والركود الاقتصادي العالمي على أحكام ومقتضيات هذا القانون، والقراءات السياسية التي يمكن تقديمها على ضوء المخلفات المالية للوضعية الحالية.

وتتنوع الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال أربع نقط أساسية: أثر الجائحة على قانون مالية 2020؛ اتخاذ قرار وضع قانون مالي تعديلي؛ وانعكاسات الجائحة على مالية الجماعات الترابية؛ ثم أولى القراءات السياسية الممكن تقديمها للتداعيات المالية للجائحة.

<sup>1</sup> كمؤشرات دالة على ذلك ارتفاع التمدن الذي بلغ سنة 2019 62,9%. وأيضا معدل البطالة الذي تطور بين 2014 و2018 على النحو التالي: 9,9% سنة 2014، و9,7% سنة 2015، و9,4% سنة 2016، و10,2% سنة 2017، و9,5% سنة 2018.

<sup>2</sup> تم التأكيد في المذكرة التقديمية لمشروع قانون مالية 2020 على أن ظرفية إعداد القانون تتميز بـ "سياق دولي غير مستقر والذي تجسده التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاضطرابات المحتملة للأسواق المالية الدولية. بالنسبة لمنطقة اليورو الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، لا تزال المخاطر السلبية على النمو قائمة في العديد من الاقتصاديات الكبرى، بما في ذلك فرنسا وإسبانيا. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3% سنة 2019 و3,4% برسم سنة 2020".



## أولاً: أثر الجائحة على قانون مالية 2020

مع انتشار الجائحة، بدأت تتناسل أولى الأرقام، التي أظهرت أن نمو الاقتصاد العالمي سيعرف ركودا كبيرا خلال هذه السنة، وينطبق نفس الأمر على المالية العامة المغربية، وعلى تنفيذ قانون مالية 2020.

هكذا على المستوى العالمي يتوقع صندوق النقد الدولي أن الناتج الداخلي العالمي سيتراجع بـ 3% سنة 2020، أي مرتين أكثر مما تم تسجيله خلال سنة 2009 إبان الأزمة المالية لسنة 2008، وأن مخططات مساعدة المقاولات التي اتخذتها البلدان الأوربية على سبيل المثال لن تحول دون فقدان الملايين من مناصب الشغل، وأن الجائحة ستفضي إلى تدني ما يقارب نصف مليار من السكان في البلدان الأقل دخلا إلى وضعية الفقر<sup>3</sup>.

وفي نفس الاتجاه، أظهرت التقارير أن اقتصاد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيعرفان تراجعا ملموسا، ففي الصين سيتقهقر رقم الناتج الداخلي الخام خلال الفصل الأول من سنة 2020 بـ 6,8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، وهو أول تراجع تسجله منذ عقود. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتوقع صندوق النقد الدولي ركود نمو اقتصادها بـ 5,9%<sup>4</sup>.

وأظهرت التقارير أن المغرب لن يكون بمنأى عن هذا التأثير، فوفقا للمؤشرات الأولى يتوقع صندوق النقد الدولي أن معدل نمو خلال سنة 2020 سيكون سالبا، بحيث قدر إمكانية تراجع نمو الناتج الداخلي الخام بـ 3,7%، وأن الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي يمكن أن يسجل بدوره انخفاضا في النمو بنسبة 5% خلال نفس الفترة.

وذهبت المندوبية السامية للتخطيط في موجز الظرفية الاقتصادية خلال الفصل الأول من سنة 2020، أن تداعيات كورونا وحالة الإغلاق المتبعة ستكون وخيمة على الاقتصاد الوطني، وقدرت أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر بـ 1,1%، خلال الفصل الأول من سنة 2020، و1,8% في الفصل الثاني من نفس السنة، عوض 1,9% و2,1% على التوالي المتوقعة في غياب تأثير الأزمة الصحية<sup>5</sup>.

وفي مقابل هذا الطرح المتشائم، قدمت أرقام وزارة المالية معطيات إيجابية عن تنفيذ قانون مالية سنة 2020. في هذا الصدد أشارت الخزينة العامة للمملكة في النشرة الإحصائية للمالية العامة لنهاية مارس من سنة 2020 إلى ارتفاع الموارد العادية بـ 8,1%، وارتفاع النفقات الكلية بـ 12,4%، وتحقيق فائض للميزانية بـ 6,3 مليار درهم<sup>6</sup>.

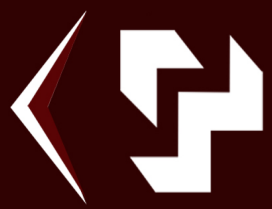
وفي تفصيلها للأرقام المقدمة أشارت النشرة الإحصائية للخزينة العامة للمملكة للمالية العامة لشهر أبريل من سنة 2020 أنه مقارنة بنفس الشهر من سنة 2019 سجل ما يلي: ارتفاع الموارد الصافية بـ 15,2%، ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع الموارد غير الضريبية، والتي ازدادت بنسبة 339,9% بالنظر أساسا لارتفاع تحويلات الحسابات الخصوصية للخزينة إلى الميزانية العامة، (15.574 مليون درهم مقابل 1071 مليون درهم) وموارد الاحتكارات (934 مليون درهم مقابل 888 مليون درهم). وترافق ذلك مع تقلص نفقات الدين (387 مليون درهم مقابل 1222 مليون درهم). لكن هذا الواقع لا يخفي التراجع في العديد من الموارد الضريبية والذي يؤثر على ما يمكن أن يكون مستقبلا، وهذا ما أشارت إليه النشرة الإحصائية لشهر أبريل على سبيل المثال، والتي قدمت

<sup>3</sup>Le Monde du 22 Avril 2020.

<sup>4</sup>Le Monde du 18 Avril 2020.

<sup>5</sup>راجع، موقع المندوبية السامية للتخطيط على الانترنت: www.hcp.ma

<sup>6</sup>TGR, Bulletin Mensuel de statistiques des Finances Publiques, Mars 2020.



معطيات تفيد بتراجع كل من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل خلال هذا الشهر مقارنة بما سجل خلال نفس الشهر من السنة السابقة على التوالي 3,5% و 10,2%<sup>7</sup>.

انطلاقاً من ذلك ظهر أن لجائحة كوفيد 19 تداعيات كبيرة على المالية العامة، إذ أدت الوضعية المسجلة إلى خلخلة قانون مالية السنة والتأثير سلباً على إمكانية تنفيذ أحكامه ومقتضياته كما تم توقعها خلال مرحلة الإعداد. نتيجة لذلك سجلت الحكومة صعوبة في تنفيذ القانون المذكور، لتلجأ تبعاً لذلك إلى اتخاذ تدابير متعددة.

هكذا كان أول إجراء اتخذته السلطات العمومية إصدار منشور لرئيس الحكومة يدعو المديرين إلى ترشيد النفقات وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأولويات التي تفرضها تدابير الأزمة المرتبطة بالجائحة، بالخصوص على المستوى الصحي والأممي والاجتماعي والاقتصادي<sup>8</sup>. لتقدم بعد ذلك على اتخاذ قرار وضع قانون مالية تعديلي.

### ثانياً: اتخاذ قرار وضع قانون مالية تعديلي

مع الجائحة برز أن ما قدم من توقعات عند مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020 سيكون من الصعب تحقيقه. ففي الوقت الذي توخت الحكومة من القانون المذكور تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3,7%، وحصر عجز الميزانية في 3,5%<sup>9</sup>، برز أنه من الضروري مجابهة الوضعية، والتي اتخذت في بعض التدابير خطوات وإجراءات سترهن المالية العمومية لسنوات.

وهذا ما تجلّى من خلال اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وتوسيع هامش اعتماده. فمع بداية الأزمة سارعت السلطات العمومية في السابع من شهر أبريل إلى استخدام خط الوقاية والسيولة عبر سحب مبلغ مالي يعادل 3 مليارات دولار، قابلة للسداد على مدى خمس سنوات مع فترة سماح لمدة ثلاث سنوات.

وبموازاة مع كل التدابير المتخذة في المجال المالي<sup>10</sup>، تم اتخاذ قرار وضع قانون مالية تعديلي<sup>11</sup> كمدخل لمواجهة الأزمة المالية وإنعاش الاقتصاد الوطني. وينتظر أن يوجه هذا القانون لمجابهة المعضلات الناجمة عن الجائحة وعن العوامل الأخرى المشار إليها، كما سيضع أولوياته دعم القطاعات المتضررة من قبيل النقل، السياحة، الصناعة التقليدية، النسيج...، وضمان تمويل القطاعات الأساسية من قبيل قطاعات الصحة، التعليم، رقمنة الإدارات، تدعيم ميزانيات البحث العلمي.

ويبقى التحدي الأكبر للقانون المالي التعديلي هو كيفية الموازنة في خيارات القانون المالي التعديلي بين استمرارية وتيرة الإنفاق المحددة سلفاً وبالخصوص بالنسبة لنفقات الاستثمار، وأيضاً وجود حدود على موارد الدولة<sup>12</sup>.

### ثالثاً: انعكاسات الجائحة على مالية الجماعات الترابية

إذا كان للجائحة ولمخلفات حالة الطوارئ الصحية آثار أكيدة على المالية العامة، وبروز انعكاس لها على السياسات العمومية المتخذة وعلى أولويات الدولة، فإن الواقع يبرز وجود آثار أكيدة وقوية للأزمة على مالية الجماعات الترابية الثلاث، فمما يمكن تسجيله تراجع في الموارد الذاتية والمحولة لهذه الجماعات.

<sup>7</sup>TGR, Bulletin Mensuel de statistiques des Finances Publiques, Avril 2020.

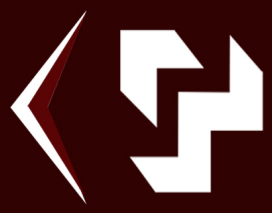
<sup>8</sup>منشور رئيس الحكومة رقم 2020/5 بتاريخ 14 أبريل 2020.

<sup>9</sup>وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، مشروع قانون المالية لسنة 2020، مذكرة التقديم، ص.2.

<sup>10</sup> لم يتم الإشارة في هذه المقالة إلى مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية المختصة في المجال المالي، والتي همت الإدارات كما همت تدعيم الأفراد والمقاولات.

<sup>11</sup> استناداً إلى المادة 4 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13: "لا يمكن أن تغبر خلال السنة أحكام قانون المالية للسنة إلا بقوانين المالية المعدلة".

<sup>12</sup> حدد قانون مالية 2020 المبلغ الإجمالي للتحملات برسم سنة 2020 في 488587446000 درهم، والمبلغ الإجمالي للموارد في 446734175000 درهم، وحاجيات التمويل المتبقية في 41853271000 درهم.



فمادام أن الجماعات الترابية تعتمد في ميزانياتها بالأساس على تحويلات الميزانية العامة، فإنها تظل مرتبطة بوضعيتها وبحصيلة مواردها. ذلك أنه من بين موارد الجهات حصيلة 5% من كل من الضريبة على الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن حصيلة 20% من مبلغ الرسم على عقود التأمين، ويتوقف المورد الأساسي للجماعات بشكل كبير على تحويلات 20% من الضريبة على القيمة المضافة.

هذا الواقع يطرح ثلاث جوانب من التحديات: يهم الأول سؤال استقلالية الجماعات الترابية، ويرتبط التحدي الثاني بواقع قدرات الجماعات الترابية على الانفصال عن المالية العامة، ويقوم الثالث على أن حجم الموارد المالية الحالية للجماعات الترابية لا تمكنها من القيام بالوظائف المنوطة بها في القوانين التنظيمية الثلاث للجماعات الترابية.

في هذا الصدد يظهر أن بعد ما يزيد عن أربع سنوات من دخول القوانين التنظيمية للجماعات الترابية حيز التنفيذ، ظهرت محدودية تأثير هذه الأخيرة في التنمية، وأنها لم تتحول بعد إلى الفاعل الرئيسي في التنمية الترابية. وهذا ما يؤشر عليه حجم مساهمتها في المجهود الاستثماري. فوفقا لمعطيات قانون مالية 2020 تم توقع أن يصل حجم الاستثمار العمومي خلال هذه السنة إلى 198 مليار درهم، تتوزع على النحو التالي: الميزانية العامة 77.3 مليار درهم، المؤسسات والمقاولات العمومية 101.2 مليار درهم، الجماعات الترابية 19.5 مليار درهم<sup>13</sup>.

#### رابعاً: أولى القراءات السياسية الممكن تقديمها للتداعيات المالية للجائحة

مع ما قدم من تحليلات وقراءات يظهر أنه سيكون لتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية لسنة 2020 تمظهرات وانعكاسات متعددة، من بين أبرزها طبيعة الانعكاسات السياسية، والتي لا ترتبط بوضعية قانون مالية سنة 2020 فحسب، بل بسياق تطور تدبير المالية العامة والسياسات العمومية في مجملهما.

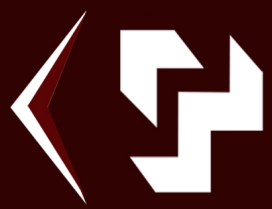
وعليه في سياق قياس قراءة هذا النوع من النتائج يقدم منهج السياسات العمومية إطاراً نظرياً مفيداً في التحليل، بحيث يتعين استثمار مقترحات هذا الحقل في فهم الآثار السياسية للجائحة. ذلك أنه ليس هناك دولة حديثة بدون وجود موارد تحصل عليها، وأنه لن تكون هناك دولة متدخلة أو دولة خادمة بدون سياسات عمومية تخصص وتوزع على مجموعات متعددة تلك الموارد<sup>14</sup>.

الأکید أن هناك جوانب متعددة للنتائج السياسية للتداعيات المالية للطرفية الحالية. تقدم المقالة أربعة جوانب من هذه النتائج، يهم ما أثير من النقاش حول أدوار الدولة وحول الاختيار الاقتصادي المتبع. وترتبط أيضا ببروز تصورات لتمويل ميزانية الدولة في ظل هذه الطرفية، وترتبط كذلك بمعالجة إشكالية كبيرة ومتعددة الأبعاد، تتعلق بسؤال التنمية والانتقال إلى مصاف الدول الصاعدة.

بخصوص أدوار الدولة، أبرزت الجائحة الحاجة المتزايدة إلى هذه المؤسسة، إذ في هذه الطرفية تقوى الخطاب الداعي إلى إعادة الاعتبار للقطاع العمومي. فمما يعطي القوة لهذا الطرح وطنياً ودولياً أن الدولة كانت المؤسسة الوحيدة في المواجهة المباشرة مع الجائحة، وأن القطاع الخاص ظهر محدوداً في التعامل مع الوضعية. ففي مجال الصحة المجال المعني بالوباء، برز في المغرب حجم المجهود المبذول من طرف القطاع الصحي العام بشقيه المدني والعسكري والذي كان في الخط الأمامي للمواجهة، وفي المقابل سجل غياب ملحوظ للقطاع الخاص.

<sup>13</sup> وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، مشروع قانون المالية لسنة 2020، مذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار، ص.3.

<sup>14</sup> Philippe Bezes, Alexandre Sine, Introduction : in Philippe Bezes et all, Gouverner (par) les Finances Publiques perspectives de recherche, Presses de sciences po, 2011, p.19.



أما ما يهم إعادة النقاش حول الاختيار الاقتصادي المتبع، أدت التداعيات المالية للجائحة إلى تقوية الأصوات المنتقدة لليبرالية وللعمولة، إذ وجدت الكتابات في الأعمال التي ترى أن الاعتماد على الأسواق لن يكون الحل في المستقبل القريب والمتوسط على الأقل سندا لطروحاتها<sup>15</sup>. فلقد تعالت الأصوات التي ترى أن ما وقع من حدثين خلال القرن 21، ويتعلق الأمر بالأزمة المالية لسنة 2008 وانعكاسات جائحة "كوفيد 19"، ترد الاعتبار إلى الدولة، وأن الواقع يدحض أطروحة الليبراليين الجدد الداعية إلى التخلي عن الدولة، ويبرزون أيضا أن توافقات واشنطن قد بدأت تتآكل<sup>16</sup>، وأن الدولة ما بعد الجائحة لن تكون كما كانت وأن أولوياتها يتعين أن تتغير.

وارتباطا بالنقاش حول الاختيار الاقتصادي الجديد لما بعد الجائحة، برز نقاش حول كيفية تمويل الميزانية العامة للدولة في العديد من الندوات التفاعلية، حيث إن العديد من الأفكار طرحت مدى إمكانية الدولة في الاستمرار في اتباع الخيارات المالية التي تم نهجها منذ خروج المغرب من برنامج التقويم الهيكلي، والتي كانت تقوم على الاعتماد في إعداد قوانين المالية على الصرامة الميزانية وعلى ضبط التوازنات الماكرو اقتصادية من خلال الحد من معدل عجز الميزانية العامة، ومن الحفاظ على مستوى متدني لمعدل التضخم.

ذلك أن العديد من الاقتصاديين يرون من الضروري لتجاوز مخلفات الوضعية الحالية الرفع من عجز الميزانية، وعدم الانجرار وراء الخطاب الذي يدافع عن التقشف في الميزانية، وفي مواقفهم يدافعون عن مزايا التمويل عن طريق العجز الآتية والمستقبلية، ويشيرون إلى محدودية الآثار السلبية لهذا الإجراء شريطة حسن استثماره<sup>17</sup>. وفي مقابل هذا الطرح يستمر أنصار التوازنات المالية في إثارة مخاطر التراجع عن الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية كأولوية في خيارات المالية العامة.

تجب الإشارة إلى أنه بغض النظر عن مدى فعالية إجراءات التساهل مع العجز في تمويل الاقتصاد المغربي، فإن الأمر غير ممكن قانونا، بحيث تؤطر الحكومة في تدبير المالية العامة بالمقتضيات الدستورية والقانونية السارية. ذلك أن دستور 2011 ينص في فقرته الأولى على أنه: "يسهر البرلمان والحكومة على توازن مالية الدولة"، بما يعني أن تجاوز هذه القاعدة في أحكام قانون المالية يعرضها لإمكانية الطعن بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية.

ومن الانعكاسات الفكرية التي تولدت مع الجائحة، والتي تهم ميدان السياسة، إعادة النقاش حول كيفية تحقيق التنمية، فمع الأزمة برز من المجدي إثارة سؤال رئيسي لماذا يسجل نجاح دول دون أخرى في بلوغ التنمية؟

تتحدد بعض عناصر الإجابة، من وجهة نظرنا، في كل من أدوار المؤسسات وفي آثار تطبيق الديمقراطية. ذلك أن تحقيق التنمية يتطلب جودة المؤسسات وانخراط الدولة في مسار الديمقراطية. علما أن دور جودة المؤسسات يتأكد في تحقيق الفعالية الاقتصادية مع ما ذهب إليه العديد من المنظرين المرموقين الذين أشاروا إلى وجود ترابط بين جودة المؤسسات والنتائج الاقتصادية الإيجابية، وخلصوا إلى أن جودة المؤسسات تعد المحرك لتحقيق نمو طويل الأمد. ومن أشهر من قال بهذه النظرية ناك وكيفر Knack et Keefer، وهال وجونس Hall et Jones، ثم الموكلي، جونسن وروبينسن، Johnson et Robinson، Alemoglu.

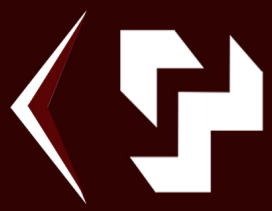
<sup>15</sup>Voir, Joseph E. Stiglitz, La Grande Désillusion, Fayard, 2002.

<sup>16</sup>حول توافق واشنطن، راجع:

John Williamson, Consensus de Washington : un bref historique et quelques suggestions, FMI, Revue Finances et développement, septembre. 2003, p.10.

<sup>17</sup>حول هذا الموقف راجع ما قاله كل من سعيد السعدي ونجيب أقصي على سبيل المثال في الندوة عن بعد التي نظمها ماستر الأداء السياسي والمؤسستي بكلية الحقوق السويسري بتاريخ 28 ماي 2020 في موضوع: "كوفيد 19 وأسئلة الأداء الاقتصادي والمالي". التسجيل الكامل للندوة موجود في يوتيوب في الرابط التالي:

<https://m.youtube.com/watch?v=jp2KQWMea@feature=share>. Consulté le 6 juin 2020.



وفي تفصيل لهذه النظرية، أكدت دراسة في بداية الألفية الثالثة لهالي ايدسون<sup>18</sup> المعنونة بـ "جودة المؤسسات والنتائج الاقتصادية: رابط محوري فعلي؟" أن جودة المؤسسات تؤثر بطريقة دالة ليس فقط على المداخل، لكن أيضا على النمو واستقراره، وأظهر ايدسون أنه بإمكان الدول النامية تحسين النتائج الاقتصادية بشكل ملموس عبر تقوية المؤسسات. وتوصلت دراسته إلى أن المؤسسات لها تأثير على استقرار النمو من عدمه، فكلما ارتفعت جودة المؤسسات أصبح النمو أكثر استقرارا.

إضافة إلى عامل المؤسسات يظهر للديمقراطية التأثير الإيجابي على التنمية، فبالرغم من أن العديد من الأطروحات النظرية تتحدث عن غياب ملازمة التنمية الديمقراطية التي تحدث عنها أمارتيا صن<sup>19</sup> وتستدل بالقول بالنجاح الاقتصادي لدول مثل الصين لدحض الأطروحات الداعمة لدور الديمقراطية في التنمية، فإن الممارسة على امتداد عدة قرون تبرز أن الديمقراطية تبقى دافعا للتنمية، وكيف لا ومعظم البلدان المتقدمة تدخل في خانة البلدان الديمقراطية المستقرة، وحيث تنتشر ثقافة الديمقراطية. وللتدليل على هذه الفكرة يتعين الإشارة إلى أنه في ظل الأنظمة الديمقراطية يمكن ضمان نظام إنتاجي تنافسي فعال، وإشباع طلب متوازن. ويتحقق ذلك من خلال وضع ميكانيزمات لتعويض المتضررين من السياسات الاقتصادية، ومن خلال إيجاد آليات لإعادة توزيع أرباح الإصلاحات.

في سياق ما تم استعراضه يظهر أن المالية العامة في قلب النقاش في ظل حالة الطوارئ الصحية التي اتخذتها السلطات العمومية، وأنه بقدر ما كان هاجس الدولة الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، برز التفكير في التدبير المالي للأزمة، وأيضا في وضع الموارد المالية لمواجهة تداعياتها، وأظهرت سلسلة القرارات والتدابير المتخذة أولوية هذا الهاجس. لكن السؤال الذي سيبقى مركزيا، هو كيف يمكن للحكومة تدبير المالية العامة في الأشهر المتبقية في ظل وجود قطاعات عدة متضررة، وأيضا مع تزايد حجم المتضررين من الأفراد والمقاولات.

<sup>18</sup>Hali Edison : Qualité des institutions et résultats économiques : un lien vraiment étroit ? FMI, Finances et développement, juin 2003, p.35-37.

<sup>19</sup>Voir, Amartya Sen, Development as Freedom. Media Type, 1999.